«إسرائيل» متهافتة لتمديد الهدنة والمقاومة ترفض التعهد قبل تلبية مطالبها
انقلاب في المشهد التفاوضي بين العدو والمقاومة الفلسطينية لأول مرة في تاريخ الصراع

حسن حردان

تؤشّر معطيات عدة إلى أن «إسرائيل» باتت في وضع مختلف كلياً عن جميع النواحي لما كانت عليه في المراحل السابقة التي كانت تعقب الاعتداءات التي تشنّها ضد فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. فهي لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ «الإسرائيلي» تظهر تلهفها لوقف النار والتهدئة، لا بل تسارع إلى القبول بتمديد الهدنة، فيما تعلن فصائل المقاومة رفضها التمديد المجاني وتربطه بتحقيق مطالبها المشروعة والعادلة، فهي لا تريد أن تشتري السمك في البحر، فيسارع وزير خارجية العدو أفيغدور ليبرمان إلى الاستنجاد بالحليف الأميركي لمساعدة «إسرائيل» في إلزام فصائل المقاومة بتمديد الهدنة متهماً إياها بالابتزاز.

ويعكس هذا المشهد السياسي انقلاب الصورة وهي انعكاس لواقع الميدان بعد 29 يوماً من الحرب «الإسرائيلية» الفاشلة على قطاع غزة. ففصائل المقاومة الفلسطينية تشعر بأنها في موقف قوة وقادرة على تحقيق مطالبها، وهي لم يعد لديها ما تخسره بعدما دمّر العدوان غزة وارتكب المجازر، فيما الكيان الصهيوني لديه الكثير الكثير ليخسره إذا ما استمر في الحرب.

وهذا ما كان في خلفية النقاشات التي دارت في المجلس الوزاري «الإسرائيلي» المصغر عندما طرح على بساط البحث موضوع احتلال غزة والثمن الكبير الذي قد تدفعه «إسرائيل» إذا ما أقدمت على ذلك، وهو ما دفع حكومة بنيامين نتنياهو إلى أخذ خيار الانسحاب من جانب واحد واللجوء إلى التفاوض على شروط وقف النار لتجنّب استمرار حرب الاستنزاف مع المقاومة الفلسطينية والتي تستنزف الاقتصاد والجيش في آونة واحدة.

وانكشاف طبيعة النقاشات والثمن الذي قد تدفعه «إسرائيل» في حال أقدمت على احتلال غزة، أثار زوبعة من الانتقادات داخل الحكومة «الإسرائيلية» ومطالبة بعض الوزراء بفتح تحقيق بشأن تسريب المعلومات، معتبرين أن التسريب بمثابة «عملية تخريب استراتيجية» ألحقت بـ«إسرائيل» أضراراً فادحة وتسببت بإهانة الجيش «الإسرائيلي»، ووفرت للمقاومة الفلسطينية معطيات مجانية حول قلقها من التوغل في غزة وعدم وجود رغبة لديها في دفع ثمن ذلك، ما جعلها تتصلب في موقفها برفض وقف نار دائم من دون تحقيق مطالبها.

وهذا المشهد يكشف مدى الضعف «الإسرائيلي» في محاولة إملاء شروطه، خصوصاً أنه يترافق هذه المرة مع تبدل موقف مصر بعد انتصار المقاومة، والذي تجسّد في تبنيها مطالب الوفد المفاوض. في حين أن الموقف الأميركي تقدم بمقترح دون سقف الموقف «الإسرائيلي»، يقوم على إعادة إعمار قطاع غزة بالتزامن مع آلية مراقبة دولية تمنع تسلّح فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع، فيما كان الموقف «الإسرائيلي» يربط فك الحصار وإعمار غزة بتجريد المقاومة من سلاحها مع أن هناك محاولة «إسرائيلية» للقول إن هذا المقترح الأوروبي هو استجابة للمطلب الذي طرحه رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو، ما يشير إلى سعي «إسرائيل» إلى تلطيف تراجعها عن مواقفها وخفض سقف شروطها إلى حد الاكتفاء برقابة دولية إلى جانب جهاز السلطة الفلسطينية لضمان عدم وصول مواد مثل الحديد والإسمنت إلى فصائل المقاومة، وأن تبقى هذه المواد مخصصة فقط لإعادة إعمار غزة، وذلك مقابل فك الحصار عن القطاع وهو ما يشكل أحد أهم المطالب التي تطالب بها المقاومة إلى جانب مطالب أخرى.

على أن مثل هذه الرقابة فيما لو أجريت وقبلت بها فصائل المقاومة ليست هي التي تمنع المقاومة من إعادة ترميم ترسانتها من الصواريخ والذخائر التي استخدمتها في تصديها للعدوان وتطوير تصنيع أسلحتها، فهي امتلكت هذه الأسلحة وطوّرت صناعة الصواريخ داخل غزة، في ظل الحصار الخانق المفروض على القطاع منذ نحو ثماني سنوات.

وإذا كان هذا هو واقع الحال «الإسرائيلي» بعد الإخفاق في غزة، فإن نتاج الحرب «الإسرائيلية» ستكون في نظر المحللين العسكريين «الإسرائيليين» مقدمة للحرب المقبلة على لبنان في حال اندلاعها، ذلك أن حرب غزة تبدو صغيرة جداً بالمقارنة مع قدرات وإمكانات المقاومة في لبنان، التي تملك ما يقرب من مئة ألف صاروخ متطور تتميز بقدرة تدمير عالية ودقة بالإصابة بما لا يقارن مع صواريخ المقاومة في غزة. فيما القبة الحديدية التب لم تنجح في العدوان الأخير على غزة سوى بنسبة 17 في المئة، لن تكون لديها قدرة على توفير تغطية شاملة لاعتراض الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، وهذا يعني أن الحرب مع المقاومة في لبنان سوف تجعل الجبهة الداخلية «الإسرائيلية» تتلقى خسائر شديدة منذ البداية، وما يزيد قلق «إسرائيل» أكثر هو أن حزب الله الذي راقب الحرب على غزة يستفيد من العبر باعتباره تنظيماً يتميز بأنه يتعلم ويحلل بشكل جيد ويستخلص النتائج، ولهذا من الجائز الافتراض أن لديه أنفاقاً هجومية جرى حفرها تحت الحدود وأخرى دفاعية في ظل توجهه إلى نقل المعركة إلى داخل «إسرائيل» وعدم الاكتفاء بحرب استنزاف.

«معاريف»: تل أبيب وافقت على تهدئة جديدة ونتنياهو يعلن الالتزام بها

ذكرت صحيفة «معاريف»: «أن الحكومة «الإسرائيلية» وافقت على وقف إطلاق النار مع الفصائل الفلسطينية لمدة 72 ساعة إضافية».

ونقلت الصحيفة عن مسؤول بالحكومة «الإسرائيلية»: «أن المفاوضات التي تجرى حالياً بالقاهرة والتي تقودها السلطات المصرية توصلت إلى هدنة إضافية مع الفصائل الفلسطينية و«إسرائيل» لمدة 3 أيام». وأوضحت: «أن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو أعلن مساء (أول من أمس) أن تل أبيب ملتزمة التهدئة ووقف إطلاق النار طبقاً للمفاوضات التي تجريها مصر مع الوفد الفلسطيني».

«معاريف»: وزراء في «الكابينيت» يطالبون بالتحقيق في تسريب المعلومات حول ثمن احتلال غزة

طالب وزراء في «الكابينيت» «الإسرائيلي» بفتح تحقيق حول تسريب فحوى الشرائح التي عرضتها قيادة الجيش «الإسرائيلي» على الكابينيت بشأن ثمن احتلال قطاع غزة، معتبرين أن التسريب بمثابة «عملية تخريب استراتيجية»

ونقلت صحيفة «معاريف» عن وزراء في الكابينيت قولهم: «ينبغي إجراء تحقيق لكشف من قام بتسريب الشرائح التي عرضتها قيادة الجيش على وزراء الكابينيت حول الثمن المتوقع لاحتلال غزة وتقويض سلطة حماس».

ووصف أحد الوزراء التسريب بأنه «عملية تخريب استراتيجية ألحقت بـ«إسرائيل» أضراراً فادحة وتسببت بإهانة الجيش، وحصلت حينما كانت حماس تبحث وقف إطلاق النار في القاهرة، وجعلتها تدرك مجاناً وطوعاً، أن «إسرائيل» ليس أمامها خيار تقويض سلطة حماس».

وألمح الوزراء إلى أنهم «يتهمون نتنياهو بعملية التسريب، بشكل مباشر أو غير مباشر». وقالوا: «ما قام به يوم الثلاثاء هو عمل غير سوي، فقد استخدم الجيش لأغراض سياسية وتسبب بالمس بمصالح «إسرائيل» الاستراتيجية».

«هآرتس»: غزة مقدمة للحرب على لبنان

اعتبر المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرئيل أمس أن الحرب العدوانية على قطاع غزة هي مقدمة للحرب على لبنان، مشيراً إلى أنه «في حال اندلاع الحرب فإن الحرب على قطاع ستبدو صغيرة بالمقارنة، إضافة إلى أن حزب الله يمتلك نحو 100 ألف صاروخ متطورة بما لا يقارن مع صواريخ حركة حماس».

وأشار في مقالته إلى أن «وحدة غولاني وعندما اصطدمت بمقاومة شديدة وتكبدت خسائر جسيمة في القتال في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، في العشرين من تموز (يوليو)، اضطرت إلى الاستعانة بسلاح الطيران، وخلال أقل من 50 دقيقة قصف 126 هدفاً، غالبيتها بواسطة قنابل تزن كل واحدة منها طناً، خلفت دماراً هائلاً في الحي الذي غادرته غالبية السكان». وأضاف: «أن هذا القصف العنيف غيّر وجه المكان، وسمح لقوات الجيش بالتقدم، لاستكمال المهمة، وحاصرت نفقاً عثر عليه في الحي، وبدأت عملية الإعداد لتفجيره». وبحسب الكاتب فإن «الغارات كانت دقيقة مع تقليص مسافة الحد الأدنى بين الأهداف والجنود على الأرض إلى أقل من 250 متراً»، مشيراً إلى «أن الطيارين فوجئوا لاحقاً بهذه المخاطرة».

وتابع هرئيل: « الحرب على قطاع غزة أديرت هذه المرة بتعاون أعمق بين القوات البرية وسلاح الطيران، وذلك بالاستفادة من دروس الحرب الأخيرة على لبنان في تموز 2006»، مشيراً إلى أن «الصعوبة الأساسية كانت تكمن في قصف أهداف في مناطق سكنية مأهولة».

وبحسب الكاتب فإن «الهجوم عن بعد بواسطة سلاح الجو، بالاعتماد على استخبارات دقيقة من الاستخبارات العسكرية والشاباك، كانت الجزء الأول والضروري في كل عملية عسكرية لـ«إسرائيل»».

وقال الكاتب إنه «في الأيام الأولى للحرب، ناقشت هيئة أركان الجيش وسلاح الجو ما سمي بـ«خريطة الألم» لحركة حماس، استناداً إلى فرضية أن الاستهداف المتدرج والمتصاعد لمراكز حماس يقلص من رغبتها في القتال، ويدفع قيادتها إلى الموافقة السريعة على وقف إطلاق النار، بيد أن النتائج تشير إلى أن ذلك لم يتحقق». وتابع: «إن ذلك قد يعود إلى الفرق بين غزة ولبنان، باعتبار أن الأخيرة هي ساحة القتال الأساسية التي يستعد لها الجيش «الإسرائيلي». وأضاف: «أن لحزب الله وللحكومة اللبنانية، ممتلكات كثيرة قد يخسرها، مثل الضاحية التي سبق أن دمرت عام 2006، ومواقع بنى تحتية كبيرة، بدءاً من مطار بيروت وحتى شبكات الشوارع ومحطات توليد الطاقة. أما ممتلكات حركة حماس في غزة فهي صغيرة نسبياً».

ولفت هرئيل إلى أن «في حال اندلاع حرب أخرى مع حزب الله، فإن شدة الحرب على قطاع غزة ستبدو صغيرة بالمقارنة، وأن الحرب على لبنان في هذه الحالة ستبدأ بدرجة أعلى، ولن يتحدث أحد عن تحذيرات مسبقة أو قصف ممتلكات ومكاتب فارغة، فالأمور ستتطور بسبب امتلاك حزب الله صواريخ متطورة بما لا يقارن مع صواريخ غزة، ولديه نحو 100 ألف صواريخ تصل إلى المناطق كافة في البلاد، وهي أشد فتكاً وأكثر دقة».

وأوضح المحلل العسكري: «مقابل تهديدات هذه الصواريخ فإن تغطية «القبة الحديدية» لن تكون شاملة، حيث أن بطارياتها التسع كانت كافية أثناء الحرب على غزة، بينما ستحتاج إلى بطاريات أخرى في الحرب على لبنان، إضافة إلى استكمال تطوير «العصا السحرية» لاعتراض الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى». وأردف: «أن الحرب في الشمال ستجعل الجبهة الداخلية تتلقى خسائر شديدة منذ البداية، وأن «إسرائيل» لن تنتظر بناء شرعية دولية لعملياتها، وبالتالي فإن الرد «الإسرائيلي» سيكون أشد منذ اللحظة الأولى، وأنه إلى حين نشر القوات البرية فإن الإنجاز العسكري الأول سيعتمد على إظهار قوة سلاح الطيران». وأضاف: «على رغم الفرق بين الحرب على لبنان عام 2006 وبين الحرب على غزة عام 2014، فإن هناك بعذ التشابه، من جهة التردد بشأن اتجاهات العمل، والخشية من الخسائر البشرية في وسط القوات البرية، وحقيقة أن المعركة انتهت من دون حسم وبالتالي قد تكون هناك جولة أخرى لاحقاً».

وقال هرئيل: «من الواضح أن حزب الله يراقب ما يحصل في قطاع غزة ويستخلص العبر، باعتبار أنه «تنظيم يتميز بأنه يتعلم ويحلل بشكل جيد ويستخلص النتائج». وأضاف: «من الجائز الافتراض بأنه يوجد لدى حزب الله أنفاق هجومية جرى حفرها تحت الحدود، على رغم أن الجيش لم يعثر على أي دليل على ذلك. كما أنه قام بحفر أنفاق دفاعية، بعضها قرب الحدود، قبل الحرب عام 2006». ولفت في هذا السياق إلى «ما نشرته صحيفة «هآرتس» في نيسان الماضي بشأن التغيير الواضح في سياسة حزب الله، حيث أنه اتخذ توجهاً هجومياً أكثر ضد كل ما اعتبره تحدياً «إسرائيلياً»، وبدا أنه غير مرتدع من رد الجيش مثلما كان عليه الوضع بعد الحرب».

وأشار هرئيل في هذا السياق إلى «تصريحات ضابط استخبارات للمجلة العسكرية «معرخوت» (معارك) ، والتي قال فيها إن تهديدات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بـ«احتلال الجليل» تعبر عن خطط مختلقة، إذ أنه بدلاً من حرب استنزاف فهو سيسعى إلى بدء المعركة المقبلة داخل «إسرائيل»، وأنه بعد ما حصل في قطاع غزة، فمن الجائز القول إن الأنفاق الهجومية ستكون مشمولة في «السيناريو الشمالي».

وفي نهاية مقالته أشار الكاتب إلى «الفجوة بشأن عدم حسم الحرب بين الجمهور ووسائل الإعلام من جهة، وبين ما يحاول أن يبديه الضباط من رضى عن النجاح في تحقيق إنجازات». وقال: «يبدو أن «إسرائيل» تخطئ حينما تعزو أهمية كبيرة لهذا النجاح».

«يديعوت أحرونوت»: قطر تدعم حماس وتتاجر مع «إسرائيل»

اعتبرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» «أن كثيرين كتبوا خلال عملية الجرف الصلب عن الموقع المركزي الذي تحتله إمارة النفط قطر على حلبة الصراع السياسي. قطر تعد اليوم ركيزة الدعم الرئيسة لحماس. التأييد الذي تمنحه قطر لحماس، هو جزء من النشاط الكبير الذي تديره هذه الدولة في السنوات الأخيرة، بهدف التحول إلى عنصر شديد التأثير في الشرق الأوسط». وأضافت: «العلاقات الدبلوماسية قطعت بين «إسرائيل» وقطر منذ عملية الرصاص المصهور، لكن عدداً كبيراً من «الإسرائيليين» يمرون عبر مطار الدوحة، فيما العلاقات الاقتصادية قائمة على مستويات مختلفة. «إسرائيل» تبيع قطر معدات وعتاداً تكنولوجياً وتحصل منها على المواد الخام».

«معاريف»: لابيد يتهم نتنياهو بتخريب العلاقة الاستراتيجية مع أميركا

اتهم وزير المالية «الإسرائيلي» يائير لابيد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتخريب العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وقال: «إن العلاقات مع الولايات المتحدة وصلت إلى الحضيض الأسفل».

ونقلت صحيفة «معاريف» عن لابيد قوله، في جلسات مغلقة «إن نتنياهو تسبب بأضرار كبيرة للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة». مضيفاً: «أن العلاقات «الإسرائيلية» الأميركية لم تشهد هذا التدهور من قبل، فالأميركيون لا يتحدثون مع نتنياهو إلا عند الضرورة القصوى».

وذكرت الصحيفة أنه «في أعقاب تدهور العلاقات بين نتنياهو والإدارة الأميركية فتح لابيد قنوات اتصال مع المسؤولين الأميركيين متجاوزاً نتنياهو، ويجري اتصالات مكثفة مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري والسفير الأميركي في تل أبيب دان شابيرو».

وقال لابيد: «إن ما قام به نتنياهو مع شابيرو مسيء للغاية، فتسريب فحوى مكالمة توبيخ شابيرو لوسائل الإعلام بكل ما ينطوي ذلك على إهانة وتحقير واحد من كبار أصدقاء «إسرائيل» في الولايات المتحدة، هو عمل غير معقول».

وقالت الصحيفة: «إن علاقات لابيد– نتنياهو، ونتنياهو – ليبرمان تشهد فتوراً كبيراً، وثمة من يطالب في محيط لابيد بتقاسم رئاسة الحكومة بين نتنياهو ولابيد».

«هآرتس»: مقترح أوروبي: إعادة إعمار غزة مقابل منع تسلح حماس

عرضت كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا أول من أمس على «إسرائيل» مبادرة تنص على إعادة إعمار قطاع غزة بالتزامن مع آلية مراقبة دولية تمنع تسلح فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة مجدداً. واعتبرت صحيفة «هآرتس» هذه المبادرة «استجابة للمطلب الذي طرحه رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو أثناء الحرب» العدوانية على قطاع غزة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين «إسرائيليين» ودبلوماسيين أوروبيين قولهم: «إن سفراء كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد اجتمعوا، (أول من أمس)، مع المستشار «الإسرائيلي» للأمن القومي يوسي كوهين في مكتب رئيس الحكومة في القدس، وقدموا له وثيقة تتضمن «مبادئ لتفاهمات دولية» بشأن قطاع غزة».

وتضمنت الوثيقة: «منع تسلح وتعزيز قوة حركة حماس مجدداً وباقي الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وإعادة إعمار قطاع غزة وإدخال المساعدات الإنسانية بالتعاون مع المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية». كذلك تتضمن: «تشكيل جهاز دولي يمنع دخول مواد ممنوعة إلى قطاع غزة، ويعمل على عدم وصول مواد معينة مثل الحديد والإسمنت، إلى فصائل المقاومة الفلسطينية، وإنما فقط لهدف إعادة الإعمار».

وجاء فيها أيضاً: «إعادة السلطة الفلسطينية والرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى قطاع غزة، وإمكان إعادة قوة المراقبين التابعة للاتحاد الأوروبي «EUBAM» إلى معبر رفح إلى جانب قوات الحرس الرئاسي الفلسطينية».

وحددت الوثيقة: «أن ألمانيا وبريطانيا وفرنسا معنية بالتوصل إلى تفاهمات بهذا الشأن مع «إسرائيل»، وأنها تدرس إمكان تحويل هذه التفاهمات إلى قرار ملزم يعرض للتصويت عليه في مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة».

وقال الدبلوماسيون الأوروبيون للمستشار «الإسرائيلي» للأمن القومي ولكبار المسؤولين في وزارة الخارجية: «إن الوثيقة هي مقترح للبحث وقابلة للتغيير. ومن جهته فإن كوهين رحب بالوثيقة، وقال إنه معني بالعمل عليها سوية للدفع بها».

«غارديان»: الغزاويون يراقبون مفاوضات السلام في القاهرة ويأملون رفع الحصار

قالت صحيفة «غارديان»: «إن الغزاويين يراقبون مفاوضات السلام الجارية في مصر عن كثب، وهم يحاولون إعادة بناء حياتهم من جديد»، وأوضحت: «أن المحادثات في القاهرة بين «إسرائيل» والجماعات الفلسطينية مستمرة في ظل تقارير تتحدث عن مد الهدنة الإنسانية».

وأشارت الصحيفة إلى أن «المفاوضين الفلسطينيين الموجودين في أحد الفنادق بالقاهرة دخلوا في محادثات مع المسؤولين المصريين على مدار أغلب يوم الأربعاء، ورفضوا الكشف عن الجديد في المفاوضات حتى يخبر الجانب المصرى الإسرائيليين بالتطورات، وأعلنت وسائل الإعلام «الإسرائيلية» مساء (أول من أمس) مدّ الهدنة الإنسانية، لكن في القاهرة اعتبر هذا الأمر قراراً «إسرائيلياً» أحادياً، فالإعلان الرسمي عما إذا كان هناك مد لوقف إطلاق النار لم يكون متوقعاً قبل اليوم (أمس)، بعدما فضل الوفد «الإسرائيلي» عدم البقاء في القاهرة وعاد إلى تل أبيب».

ونقلت غارديان عن جمال الشوبكي السفير الفلسطيني في القاهرة قوله: «كان هناك اجتماع لكن لم يكن هناك أي جديد». وقالت: «على رغم التوترات الكثيرة في محادثات وقف إطلاق النار، فإن التوقعات في غزة مرتفعة بأن المحادثات ستفضي إلى اتفاق يحسّن بشكل كبير حياة 1.8 مليون نسمة، والذين تعبوا بعد سبع سنوات من الحصار الاقتصادي وثلاث حروب مدمرة». وأضافت: «وبالنسبة إلى الفلسطينيين فإن المطلب الأساسي هو إنهاء الحصار. وقال عمر شعبان المحلل في غزة إن حماس كانت ماهرة بما يكفي لترفع شعار رفع الحصار لأنه يمس بحاجات الفلسطينيين».

«يديعوت أحرونوت»: «إسرائيل» تتهم بان كي مون بالنفاق

تحت عنوان «النفاق يستمر» هاجمت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في أمس الخميس، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون، نظراً إلى كونه يصرّ على إدانة «إسرائيل» ويطالب بمحاكمتها بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

واستكمالاً لما تدعيه «إسرائيل» أنها «تدافع عن نفسها، أبرزت الصحيفة أنه «بعد 29 يوماً من حرب «إسرائيل» ضد الأنفاق والصواريخ والمقاتلين الذين حولوا سكان غزة إلى دروع بشرية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة وجد من يتهمه».

وكتبت الصحيفة: «أنه قبل أسبوعين زار بان كي مون «إسرائيل»، وأظهر تضامناً مع «الإسرائيليين»، وهو يقف إلى جانب رئيس الحكومة ويدين حركة حماس، إلا أنه وعندما انتهى الرصيد الدبلوماسي لـ«إسرائيل» فقد اتهم الجيش «الإسرائيلي» (أول من أمس) بارتكاب جرائم حرب، وذلك بسبب استهداف مقار الأمم المتحدة في غزة، وطالب بتقديم المسؤولين عن ذلك للمحاكمة».

وأشارت الصحيفة إلى أن «رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو عقد مؤتمراً صحافياً دعا إليه مراسلون أجانب، ادعى فيه أن فصائل (المقاومة الفلسطينية) قد خرقت القانون الدولي عندما أطلقت صواريخ من داخل التجمعات السكانية وبالقرب من مؤسسات الأمم المتحدة في قطاع غزة».

واستغل نتنياهو الفرصة ليحمّل حركة حماس المسؤولية عن استشهاد 1867 فلسطينياً سقطوا بنيران الجيش «الإسرائيلي»، وكتبت الصحيفة: «خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة خاصة بشأن الحرب على قطاع غزة: «بدأ الهجوم الدبلوماسي على «إسرائيل». وأشارت إلى تصريحات بان كي مون والتي قال فيها إن «إسرائيل حصلت على عشرات التقارير عن مؤسسات الأمم المتحدة في قطاع غزة، ومع ذلك فقد اختارت أن تقصفها، وعرضت حياة آلاف المدنيين للخطر، كما استهدفت كثيرين آخرين». وأضاف: «أن ذلك يتعارض مع القانون الإنساني الدولي، وأنه يجب التحقيق مع المسؤولين عن ذلك، وتقديمهم للمحاكمة».

في المقابل، أبرزت الصحيفة موقف الولايات المتحدة، على رغم ما وصفته بـ«الأجواء المعادية لـ«إسرائيل»، والذي قالت فيه «إنها تدعم بشكل تام ما أسمته «حق «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها».

إلى ذلك، كتبت الصحيفة أنه بالنسبة إلى نتنياهو فإن «الحديث عن بداية المرحلة الثانية من الحملة العسكرية التي أطلق عليها «الجرف الصامد»، وهي المعركة على الرأي العام العالمي».

«انتفاضة العشائر» في سورية تحت المجهر الغربي

■ عامر نعيم الياس*

لم تمر الصحافتان الأميركية والبريطانية مرور الكرام على المواجهات الدائرة بين بعض العشائر في شرق سورية وتنظيم الدولة الإسلامية، صحيفة «وول ستريت جورنال» عنونت أحد تقاريرها «رجال القبائل في شرق سورية ينتفضون ضد متطرفي الدولة الإسلامية»، أما «تايمز» فقد كانت أكثر واقعية في توصيف ما يجري معنونةً «القبائل تقاتل من أجل إخراج داعش من شرق سورية»، فما الهدف من وراء إبراز ما يجري في شرق سورية وتوصيفه أميركياً «بالانتفاضة»، في وقت تكشف وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون في مذكراتها أن داعش ليس سوى صنيعة للإدارة الأميركية؟

قبل الدخول في تحليل الهدف الكامن وراء تركيز الإعلام الغربي على هذا الأمر، تجدر الإشارة إلى أن التمرد ضد داعش في سورية بدأ يأخذ زخماً أقوى مع التقارير الإعلامية التي تحدثت عن المواجهات بين عشائر الشعيطات في ريف دير الزور الشرقي بعدما حاول التنظيم إجبار أهالي القرى التابعة للعشيرة على مبايعة أبي بكر البغدادي خليفة المسلمين، إذ أسفرت المواجهات عن تراجع داعش من ريف دير الزور الشرقي ومن قرى عدة تتبع العشيرة، كما دمرت مقار «الخلافة» في هذه القرى وهو أمر، بحسب المراقبين، لم تقم به أي عشيرة أخرى، وهو يصب بالتأكيد في خانة زيادة الاهتمام الغربي بهذه الظاهرة الناشئة شرق البلاد.

وكما هو العالم أجمع، انقسمت العشائر السورية بين مؤيد ومعارض لما يجري في البلاد منذ أربعين شهراً، لكن موقفها حتى المؤيد لم يكن على المستوى المطلوب بحجم ما تفرضه أزمة كهذه وبحجم الامتيازات التي كان رجال العشائر يتمتعون بها في إدارة البلاد والمناصب السياسية فيها منذ عام 1970، فالجزء الغالب في شرق البلاد تأثر بارتباطه الوثيق والعضوي في امتداد مساحة العراق والسعودية بالعشائر الأخرى وركب موجة إسقاط الدولة السورية ودعم المد الإسلامي المتطرف الذي قاد العمليات المسلحة كافة في البلاد وإن اختلفت التسميات، لكن يبدو أن داعش أخطأ في حساباته مع أن تنظيمه العراقي قائم في جزء من هيكليته على الحاضنة الشعبية العشائرية، فالعشائر السورية رفضت هذا التنظيم لجملة أسباب على رأسها، عدم مراعاة داعش للتقاليد العشائرية التي تفضل استقلالية تامة في إدارة شؤونها الداخلية، بمعنى يطغى العرف عند العشائر على أي عامل آخر حتى لو كان هذا العامل قائماً على أساس ديني، والمطالبة بمبايعة الخليفة تفرض بشكل تلقائي على العشائر الانصياع لطريقة حكم داعش. أما السبب الآخر فهو يعود إلى الصراع على حقول النفط والغاز الموجودة في المنطقة الشرقية والتي يريد داعش استغلالها وفقاً لحاجاتها ومنع العشائر من الاستفادة منها مع ما يحمله ذلك من حجب «للمكتسبات» التي حققتها العشائر من الفوضى المسلحة القائمة في المنطقة الشرقية من سورية وتراجع دور الدولة فيها.

هذه الأسباب فضلاً عن مجموعة عوامل أخرى دفعت الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً للتركيز على الصراع بين العشائر السورية وداعش وذلك لتحقيق هدفين:

– الأول: تكرار تجربة الصحوات في العراق والرهان على قوة العشائر في المنطقة الشرقية، خصوصاً أن بعضها لا يؤيد الدولة السورية، وبالتالي تطويع العشائر بيد الغرب.

– الثاني: اجتذاب العشائر في شرق البلاد وإغرائها سيساعد الأميركيين في امتلاك ورقة تفاوضية ضاغطة في حال نجحت العشائر في دحر تنظيم داعش، خصوصاً في ظل حالة العداء الظاهرة لهذا التنظيم في عدد من الدول التي يوجد بها.

– الثالث: التحالف مع العشائر وتبني مطالبها لا يحمّل الإدارة الأمريكية عبء الإسلام المتطرف ودولة الشريعة الإسلامية التي لا تلق حتى اللحظة أي تبن من أي مسؤول غربي في دول الديمقراطية الموعودة للربيع الأميركي.

هي ورقةٌ جديدة تريد واشنطن امتلاكها في إطار صراع على سورية وخياراتها، صراع لا يبدو أن البيت الأبيض يئس من الانتصار فيه حتى اللحظة.

*** كاتب سوري**

حصيلة خسائر «الإسرائيلية» في الحرب: 64 قتيلاً و1620 جريحاً من الجيش وإصابة 684 مستوطناً

بعد 29 يوماً من العدوان «الإسرائيلي» الإرهابي على غزة، نشرت صحيفة «هآرتس» أبرز الخسائر البشرية والمادية، التي مني بها الجيش «الإسرائيلي» وقالت:

عدد قتلى «الإسرائيليين» من الضباط والجنود خلال العدوان على غزة بلغ 64 ومن المستوطنين 4.

أما الجرحى «الإسرائيليون» فتوزعوا بين 1620 جندياً منهم 92 جندياً لا يزالون في المستشفيات، 9 منهم في حالة الخطر إضافة إلى 684 جريحاً من المستوطنين.

الجيش «الإسرائيلي» استدعى 82201 مجند للمشاركة في عملياته العسكرية. أما عن بلوغ هدفه الأساسي من العدوان على غزة والمتمثل بتدمير الأنفاق التي تعتبرها «إسرائيل» الخطر الأكبر على أمنها فإن «هآرتس» قالت «إن «إسرائيل» دمرت 32 نفقاً».

وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن «الإسرائيليين» لن يوقفوا عدوانهم إلا حين تدمر الأنفاق كافة، الأمر الذي يراه خبراء عسكريون «إسرائيليون» غير واقعي. فالمعلومات العسكرية تتحدث عن وجود آلاف الأنفاق ناهيك عن أن الخبراء العسكريين يعتقدون بأن فصائل المقاومة ستعود إلى بناء الأنفاق منذ اللحظة الأولى التي تلي انسحاب الجيش «الإسرائيلي» من قطاع غزة.

وبحسب «هآرتس» فإن «الجيش «الإسرائيلي» نفذ 4762 هجمة عسكرية على القطاع، أما صواريخ المقاومة التي سقطت في «إسرائيل» فقد بلغ عددها 3245، وتصدت منظومة القبة الحديدية لـ558 صاروخاً منها فقط».

وفق هذه المعطيات، تكون القبة الحديدية تصدت لما نسبته 17 في المئة من صواريخ المقاومة ما يتعارض مع المزاعم «الإسرائيلية» التي قالت إن القبة الحديدة تصدت لـ 90 في المئة من الصواريخ، وهي نتيجة اعتبرتها صحيفة «هآرتس» فشلاً. أما كلفة التصدي لصواريخ المقاومة فبلغت 35 مليون دولار، الجيش «الإسرائيلي» استخدم نحو 700 صاروخ لعمليات الاعتراض، سعر كل صاروخ من طراز «تامير» يبلغ نحو 50 ألف دولار.

وللتخفيف من وطأة الخسائر المادية، سارعت واشنطن إلى التوقيع على قانون يتيح تقديم 225 مليون دولار لتمويل منظومة القبة الحديدية.